

إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية: 1962-1978

د. حمدي ناجية، أستاذة محاضرة، جامعة تيزي وزو

nadjia.hamdi@yahoo.com

الملخص:

في هذه الورقة البحثية، سَيتم عَرَضُ الماضي البعيد و القريب للجزائر وتَقْدِيمه على النحو التالي: أولاً، خلافاً لجميع الدول العربية الأخرى، عَانَت الجزائر من استعمار حاد لمدة 132 عاماً؛ وبخلاف الكثير من الدول العربية وغير العربية، اضْطُرَّت إلى خَوْض غمار حرب استقلال طويلة ودموية، لأكثر من سبع سنوات، وَرَّاح ضَحِيَّتها مئات الآلاف من الأرواح، وُرُبَّما يَصَل إلى مِليُون ونصف المليون شهيد. مُضَاعَفَات هذا الإرث الاستعماري والثوري، امتدَّت حتى لجيل ما بعد الاستقلال، ولا يزال يَجُثم على الحياة السياسية في الجزائر. بعد ذلك، ستقوم بعمل مشروع نظام سلطوي والذي بدأ يَعمل بشكل جيّد نسبياً تحت إدارة "هوارى بومدين"، من أواخر سنوات الستينات إلى وفاته في العام 1978.

المفاهيم المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، الثورة التحريرية، النظام السياسي الجزائري وهوارى بومدين.

Résumé :

Cette étude de L'héritage du colonialisme et de la révolution sur la vie politique Algérienne, il sera affiché le passé proche et lointain de l'Algérie comme suit : première, contrairement à tous les autres pays arabes et autre pays, l'Algérie a subi un colonialisme intense pendant 132 ans ; et à la différence de tout autre pays, elle a dû livrer une guerre d'indépendance longue et sanglante, durant plus de sept années, et ayant coûté des centaines de milliers de vies humaines, et peut-être jusqu'à un million et demi-million. Même une génération après l'indépendance, ce double héritage colonial et révolutionnaire pèse encore lourdement sur la vie politique de l'Algérie. Puis nous ferons une ébauche du système autoritaire quand il semblait fonctionner relativement bien sous la direction de Houari Boumediene, de la fin des années 1960 à sa mort en 1978.

Mots clés: Colonisation française, guerre de libération, système politique Algériens et Houari Boumediene.

مقدمة

عندما يُقول الجزائريين بأن بلادهم تُمثل حالة خاصة، فإنهم عادة ما يَصْعُون في الاعتبار شَيْئَيْن: خلافاً لجميع الدول العربية الأخرى، عانت الجزائر من استعمار حاد لمدة 132 عاماً؛ وعلى عكس أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، اضطررت إلى خوض غمار حرب استقلال طويلة ودموية، لأكثر من سبع سنوات، وزاح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح، ورُبّما يصل إلى مِليُون. مُضَاعَفَات هذا الإرث الاستعماري والثوري، امتدّت حتى لجيل ما بعد الاستقلال، ولا يزال يَجْتُم على الحياة السياسية في الجزائر. أما اليوم، ومع ذلك، فإن نسبة السكان الذين احتفظوا بذاكرة حيّة لتلك الفترة قد انخفضت بشكل ملحوظ. وهناك فجوة كبيرة بين، من جهة، الأجيال التي تشكلت من قبل تجربة الهيمنة الفرنسية والنضال من أجل الحرّية، ومن جهة ثانية، أولئك الذين يتناولون الاستقلال على أنه شيء طبيعي ويَعْتَقِدُونَ بأن ليس لديهم أيّ دَيْنٌ نُجَاه الجيل الأول من الوطنيين.

أولاً: السيطرة الفرنسية

بدأت السيطرة الاستعمارية الفرنسية العام 1830، من دون مشروع كبير للاحتلال، ولكن مع هذا المفهوم للمهمة الحضارية التوسعية والتأكيد على حقها التي ميّزت الاتصالات بين أوروبا من جهة والبلدان الأفريقية والشرق أوسطية من جهة أخرى، في عصر "استعمار دون مشكلة الضمير". تَحْتَاج عدّة نقاط لإبرازها عن الاحتلال الفرنسي للجزائر. أولاً، كانت الجزائر قريباً من "مستعمرة إسكان"، مما يعني أنه تمّ تشجيع الكثير من الأوروبيين للاستقرار في الجزائر ليُصْنَعُوا مزارعين، تُجار أو إداريين. ومن بداية القرن العشرين، عملت شركة أوروبية مُنَسَّقة تماماً مع جُذور هويتها الخاصة. وهي جماعة الأقدام السوداء، بما لها من تأثير في باريس إلى اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا الأم (Camus, 1995; 1970). وتختلف الجزائر كثيراً عن الهند، حيث يحكم البريطانيون عن طريق مجموعة صغيرة من نخيم الإدارية الحضرية، بمُعاونة حلفاء لهم يتم اختيارهم من "السكان الأصليين" بينما بقي جزء كبير من المجتمع الهندي على الحياد. وكانت النتائج المترتبة عن النظام الاستعماري الذي كان مفروضاً في الجزائر عديدة. أولاً، كانت هناك مُقاومة عنيفة ومُمتدة من العام 1830 إلى 1847، يُعَدّها هُزم الأمير "عبد القادر" ونُفي. رحيل هذا الرجل الاستثنائي استنزف معه آلاف الرجال المُؤلفين للنخبة التقليدية، وكان ذلك بمثابة ضربة رهيبة للمجتمع الجزائري (Etienne, 1994; 1995, p.15). انفجرت انتفاضات أخرى، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر تمّ تدمير المجتمع الجزائري وتحويله إلى "عُبار بشري". على حدّ تعبير أحد الإداريين الفرنسيين (Cambon, 1963, p.23). واضطرّ الرُعماء التقليديين للمُغادرة، أو أنهم هُزِمُوا وأُذِلُّوا. وتمّ استبدالهم في جميع المستويات تقريباً من قبل الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ طرد الجزائريين من أفضل الأراضي، التي وُضعت تحت تصرّف الأوروبيين في وقت لاحق.

في هذا النموذج للتوسّع الاستعماري، لم تُولد الأمة الجزائرية من المُطالَبَات بالحقوق الآتية من النخبة التقليدية، كما كان الحال في كثير من الأحيان في أماكن أخرى. صحيح أنه في سنوات الأربعينات، كان السكان الأصليين مُقسّمين، مَقهورين وسلبين. ما جعل العديد يعتقدون أنه لا وجود للأمة الجزائرية.

من الأوائل الذين يُمكن ملاحظة وعُمهم الوطني هم العمال الجزائريين في فرنسا، وقت الحرب العالمية الأولى. هؤلاء كانوا على اتصال مع المجتمع الفرنسي المُعاصر، بما في ذلك المنظمات النقابية؛ والذين انتظموا على القور للمُطالبة بحقوقهم. ومن أبرز القادة الأوائل للقومية الجزائرية كان "مصالي الحاج"، الذي نادى بقومية بمَنحى برويتاري، ومُتَناعمة مع الإسلام. اتخذت القومية الجزائرية، منذ البداية، مُنعطفاً شعوبياً، وجمعت بين الرموز

الوطنية ومواضيع مُتأنتية من الشرق الأوسط، من قبل النهضة العربية والإصلاح الديني (الإسلامي). في الأصل، القومية الجزائرية مُستوحاة من الشرق والغرب معاً. لكن لا يُمكن أن تترسّخ في الجزائر إلا بعد مرور فترة زمنية مُعينة، والمدهش أن ظهورها البطيء في بداياتها كان يُخفي قُوّة من شأنها أن تُصبح في غاية الأهمية مُستقبلاً.

وإذا كان "مصالي" على رأس حركة عمالية شَعْبِيّة مُحرضة ضد الحكومة الفرنسية، فإنّه لا تزال تيارات فكرية وُجدت في نهاية سنوات الثلاثينات، ضَمَّ واحداً منها بعض علماء الدين الذين نادوا بالإصلاح الديني (الإسلامي) كوسيلة للدفاع ضد السياسة الفرنسية الاستيعابية. لَعَبَت جمعية العلماء المسلمين، بقيادة "عبد الحميد بن باديس" دوراً هاماً في الحفاظ على سلامة الهوية العربية والإسلامية للجزائر في مُواجهة جُهود التَشْوِيهِ. لقد كانت حركة اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسية، ومع ذلك لَعَبَت دوراً في تَشْكِيل الحركة الوطنية.

وهناك اتجاه آخر، نَمُوذَجِي نسبياً لتجارب استعمارية أخرى، تُجَسِّدُه النخبة الفكرية التي تَشَكَّلَت حديثاً في الجزائر. كان أعضاء هذه المجموعة في كثير من الأحيان فَخُورِينَ بِنَجَاحِهِمْ في المدارس الفرنسية، يُجَبِّدُونَ اللغة الفرنسية، من خريجي المدارس التي تُقَدِّم تَدْرِيْباً مَهيناً، وغير راضيين على عدم مُنْجِهِمْ نفس الحقوق التي يَتَمَتَّعُ بِهَا الفرنسي. وكان المُمَثِّل الأكثر نَمُوذَجِيّة لهذه الحركة "فرحات عباس". الذي تَأَنَّبَ تَكْوِيناً في الصيدلة، عَزَرَ بوضوح مُطالِبته بحقوق مُتساوية في سنوات الثلاثينات، جَالَ في فرنسا لطلب مُنْح الحق في الجنسية الفرنسية للمسلمين، بِحُجَّة عدم وُجُود الأمة الجزائرية (وَجِهَةٌ نَظَرُ رُفُضَتْ بِشِدَّة من قبل "بن باديس"). بعد عشرين عاماً، أَصْبَحَ "عباس" عُضُوّاً مُمَثِّلاً للحركة الوطنية الجزائرية، وفيما بعد أوّل رئيس للحكومة المُؤقتة الجزائرية. ولكن هؤلاء الليبراليون كانت فُرْصَتُهُمْ في النجاح ضئيلة، لأنهم كانوا مُعتدلين جداً وقليلي العدد جداً. في الجزائر، لم يَكُنْ هناك مَجْمُوعَةٌ مُمَثِّلَةٌ لحزب المؤتمر في الهند، الذي كان يَتَأَلَّف من خُبراء قانونيين اندمَجُوا إلى حد بعيد في التقاليد السياسيّة للمُسْتَعْمَر. كانت الأمة الجزائرية من طبيعة أكثر حُشُونَةً وشَكَلت في الانتفاضات العنيفة.

أما التيار السياسي الآخر والأصغر في الجزائر فكان الحزب الشيوعي، اللاتكي (العلماني) في أفكاره، ودَعَا لصراع الطبقات. وكانت جاذبيته للجماهير ضعيفة، ولكن مع ذلك حَظِيَ بانضمام بعض المُتَقَفِّين إليه. كان يدَعُو وبحماس إلى الانفصال عن فرنسا. بالنسبة للشيوعيين، كان السؤال الحقيقي يَتَمَخَّر حول الإمبريالية وليس الاستعمارية. وعلى الرغم من صغر حَجْمه، كان هذا الحزب واحداً من الأماكن القليلة حيث المسلمون وغير المسلمون بإمكانهم العمل معاً وتحقيق الأهداف السياسيّة المُشْتَرَكَة.

ولو حَصَلت الجزائر على استقلالها بأعجوبة في سنوات الثلاثينات، فإنّه سَيَسْتَقَرُّ على الأرجح شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية في وسطها. حيث تَمَّ تَكْوِين العديد من التيارات السياسية. أهمها بلا شك، حزب الشعب الجزائري ل "مصالي الحاج"، وكان على وشك أن يَحْدُث فيه انقسام بين الأجيال. فلا يزال "مصالي" يُمَثِّل الوطنية الشعبية مُلَوَّنة بالإسلام، في حين كان الجيل الشاب أكثر عَصْرِيَّة ولانكِيَّة (علمانية) في مفهومه للوطنية. وكان من المُمكن أن يَحْظِيَ هذا الجيل الشاب بدَعْم، التيارات السياسية الأخرى التي نَجَد فيها "عباس"، "بن باديس" والشيوعيين. حتى المجتمع الأمازيغي، وخاصة في منطقة القبائل، قد تَشَكَّل كذلك كطرف معهم.

يَتَأَلَّف السواد الأعظم من الجزائريين في سنوات الثلاثينات من الفلاحين الأُميين. وإذا ما أمكَّن تحقيق الاستقلال آنذاك، فإن السياسة ستَظَلُّ شَأْنًا نُحْبِيًّا، حيث تُدْرِك كل مجموعة أنّها في حاجة إلى قاعدة شعبية إن هي أرادت الفوز في الانتخابات. ومع ذلك، لم تَأْمَلْ أي مجموعة في السيطرة لوحدها على الحياة السياسية، ما اضْطَرَّها إلى تَشْكِيل تحالفات. أُمُور كان يُمكن أن تَعْمَل بشكل جيّد، ولكن ذلك لم يَحْدُث (-Dahl, 1971, pp.91).

105-91, pp. 1994, dix ; 105). والسبب بسيط: لم يكن الأوروبيون على استعداد للتنازل عن الجزائر دون قتال. لأنهم تَبَصَّرُوا بأنه لا يُمكنهم العيش إلا كأقلية في الدولة الجزائرية الجديدة، وهو مثل ما قام به في وقت لاحق بيض جنوب أفريقيا تَجَاه السُّود. كما لم تكن الظروف مُواتية لِنَجْح ببساطة مثل هذا الاتفاق بين المُسْتَوْطِنين والوطنيين. وهكذا، فإن الأحزاب الجزائرية المُعترف بها، والتي تَمَسَّكَت بفكرة أن حُقوقها يُمكن أن تنالها عن طريق الوسائل السلمية، انْتَهت بِفَقْدان مصداقيتها في أعين جيل ما بعد الحرب؛ هذا الجيل كان مُتَفَنِعاً بأن فرنسا لن تَسْمَع إلا لِحُجَّة القُوَّة، وليس من خلال الإلْتِمَاسَات والمُنَاشدات (Yacine, 1991 ; Harbi, 1980, pp.28-30).

وهكذا، يُعْتَبَر الشباب المُتَخدر من الجيل الجديد أكثر راديكالية وُتَعْتَقَد أن "عباس"، "مصالي الحاج" وحتى أولئك الذين يُريدون مُناقِسة قياداتهم كانوا مَدْفُوعين فقط من قبل المصالح الخاصة لمُنظمتهم، وبالتالي كانوا غير قَادرين على التَمَرُّد ضد المُسْتَعْمَر.

كما لم تُنَح بين أيدي هؤلاء الشباب أيأ من أدوات السياسة . الانتخابات، المُنظَّمات الجماهيرية، النقابات، الدعاية . التي يُبْدُو أَنَّ لها قيمة. وفي أذهان أولئك الذين فَجروا الثورة، السياسة فَشَلَّت، والانتخابات كانت مُزَوَّرة، والأحزاب كانت جديرة بالاحترام والنظام الاستعماري لن يُمنَح أبداً الجزائريين حُقوقهم. وبغض النظر عن التيارات التي يُمَثِّلونها، كان السياسيون بالكاد أكثر احتراماً من "بني وي"، وهم الأهالي (الأندجان) المُنصَّاعين الذين تَمَّ تَجْنِيدهم من قبل الفرنسيين لأجل وظائف وظيفية.

ثانياً: الثورة التحريرية

وفقاً لوجهة النظر هذه للأُمور، فإن الفعل المُباشر فقط . استخدام القُوَّة . يُمكن أن يُنهي الاحتلال الفرنسي للبلاد. لذلك فَجرت الثورة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، ليس فقط ضد فرنسا، ولكن ضد المؤسسات السياسية التي نَصَّبَت للجزائريين على طُول كل الأجيال السابقة. إن الثورة الجزائرية، في الأصل، قَامَت ضد السياسة وضد الأحزاب. ووَفيَّة للروح الشُعْبَوِيَّة في جميع أنحاء العالم، هؤلاء المُقاتلين المُتَطَوِّعين الذين يُريدون تَحْرِير البلاد رَأُوا أَنفسهم كما الأبطال الذين لديهم استعداد للتضحية بكل شيء من أجل الشعب. كان يُنظَر إلى مُمثلي الأحزاب كَناسا تُوَجِّههم مصالحهم وكنعاصر للتفَرُّق؛ إنهم يُضْعِفُون الإرادة الجماعية ويُعْرِضُون مسرحية بدلاً عن الفرنسيين، الذين عَرَفُوا كيفية تطبيق سياسة "فرق تَسُد". لقد كان يُخَدُّوهم الأمل في أن الثورة سَتُؤدِّي لتوحيد الجماهير وإحداث قطيعة مع الماضي. وهذا ما حَدَثَ بشكل عام. لكنها ضَحَّت كذلك بالمُؤَل الديمقراطية الوليدة في الحياة السياسية الجزائرية لصالح الشعبوية الراديكالية التي كان يُنظَر إليها، في وقت لاحق، على أنَّها مَسْئولة عن العديد من المشاكل في البلاد (Addi, 1994, pp.15-33).

استَمَرَّت الثورة الجزائرية، أو حرب الاستقلال، من نوفمبر 1954 إلى إعلان الاستقلال في يوليو/جويلية 1962. في البداية، بَدَأَت الحرب من قبل حَفَنَة من الرجال تحت اسم جبهة التحرير الوطني (FLN). مُعْظَمهم كانوا من أُصُول مُتَوَاضعة. لم يكن هناك صدى لدعوتهم للنضال من أجل الاستقلال. لكن مع مُرور الوقت، انضَمَّت مُعظم التيارات السياسية الجزائرية لجبهة التحرير الوطني، باستثناء "مصالي" الذي كان رَفْضه مُدَوِّياً، والذي لم يَشَأ الانضمام لهؤلاء الرجال الشباب الذين تَخَدُّوا سُلْطَنه؛ هؤلاء بدورهم رَفَضُوا أن يُفَسِّحُوا له الطريق وتَحَمَّل أساليبه الأوتوقراطية. وهكذا، كانت صورة الوطنية الجزائرية المعاصرة، في زمن الثورة، تَقرباً على الرَّف. وأُعتبر "مصالي" رجل خائن، في حين تَمَّ القضاء على أنصاره بشكل منهجي. حَاوَل الفرنسيون دون جدوى استغلال هذه الانقسامات، ولكن خَرَجَت جبهة التحرير الوطني الوحيدة الفائزة في هذه الصراعات. والعديد من المُصَاليين لم

يُسامحُ جبهة التحرير الوطني على ذلك. لا أحد يَعرف على وجه اليقين النتائج المُساوية لهذه الحرب الداخلية التي يُتَجَنَّبُ ذكرها، على الرغم من الحديث عن عدد كبير من الضحايا. يُمكن القول أن الويلات الناجمة عن مثل هذا الصراع الدامي رهيب، في ثقافة حيث يرتبط الانتقام لقضايا شرف العائلة. ومن بين أولئك الذين إنضَوْوا تحت الراية الإسلامية لمُعارضة جبهة التحرير الوطني، يُخَدُّثُ أن نجدَ أحمقَاد المصَالِينَا المُقْصِيِين من قبل الجناح الوطني المُنتَصِر. وبعْدًا انتقام الأجيال تَخْصُصُ طَآغِي على السياسة الجزائرية، كما لا تَزَالُ تُظْهِرُهُ المَجَازر الرهيبَة المُرتَكَبَة في حق المَدِينِيِين خلال الفترة 1996. 1998.

إنَّ جبهة التحرير الوطني، التي لم تُكُنْ تُثق ب "مصالي" ولا ب: "عبادة شَخْصِيَّتِهِ"، لم يَكُنْ يَحْكُمُهَا رجل واحد. لم يَكُنْ هناك "نيلسون مانديلا" (NelsonMandela)، "ماو تسي تونغ" (Mao Tse Toung) أو "لينين" (Lénine) في الثورة الجزائرية. وبَدَلًا من ذلك كان هناك اللجان، الرُّمَر والعشائر. وكانت قيادة الكتيبة مُجَرَّد شعار، غالبًا ما هو مُلْتَمَّ بواقع التنافس الشديد. والغرض من ذلك هو جَعَل جبهة التحرير الوطني تَبْدُو في مَرَأَى الناس كجبهة مُوحَّدة و واسعة، إِسْتَمْسَكَ قادة ذلك الوقت بما كان يَجْمَعُهُم، وهي فكرة استقلال الجزائر في الإطار العربي. الإسلامي. وكانت الوطنية، بَدِيلاً عن أيِّ أيديولوجية أخرى، من أَلْهَمَ الحركة. حيث يُعْتَرُ في صُفُوف جبهة التحرير الوطني على الاشتراكيين والإسلاميين، البربر والعرب، الفلاحين والمثقفين. وَخَدَهَا الوطنية من جَمْعِهِم في هذا النضال من أجل قضية مُشتركة. ومن هذه المصُفُوفَة الأيديولوجية بَرَز هاجس جبهة التحرير الوطني لتوحيد الشعب، وبعْدًا لِنَمَازَج القديمة للأحزاب السياسية وعدم الثقة تَجَاه فكرة وجود زعيم قَوي واحد.

ثالثًا: نَحْو الاستقلال

مع قُرب نهاية الكفاح من أجل الاستقلال، كان هناك العديد من مراكز القوى داخل جبهة التحرير الوطني. أولاً، كان هناك المُجَاهِدِين (المُحَارِبِين) في الداخل، برئاسة قادة النواحي العسكرية (وتُسمى الولايات). في الواقع، كانت الجزائر مُقسمة إلى ستة مناطق (نواحي) أو ولايات، وكان لكل واحدة إمْرَة (قيادة)، ويُمكن أن تكون مُشَاهِبة للإقطاعيات، حيث كان القادة مُتَمَسِكِينَ باستقلاليتهم، وأكثَرُهُم تَغْذِيَة للمظالم ضد القادة الموجودين خارج البلد والذين لم يُقدِّموا لهم المُساعدة المطلوبة خلال تَحْمُلِهِم للضغط العسكري الرهيب من فرنسا. رَأَوْا أنفسهم على أنهم مُقاتلين حَقِيقِيِين من أجل الحرِيَة، وبالتالي يَحِقُّ لَهُم مناصب مهمة في النظام الذي وُضِع بعد الاستقلال.

ويتمثل العنصر العسكري الآخر في جيش التحرير الوطني (ALN)، الذي تأسس في حُدُود الجزائر مع المغرب وتونس. خَصَّصَ لتدريب إِحْتِرَافِي، وكان يَمْتَلِك أسلحة حديثة، ولكنه في الواقع كان قليل القتال. قائده كان عقيد صارم يُدعى "هواري بومدين" (اسمه الحربي). وبعكْسُ قادة آخرين لجبهة التحرير الوطني، تَلَقَّى "بومدين" تكوينًا كافٍ جدًا بالعربية، بعد أن دَرَسَ في تونس والقاهرة، كما أنه لم يَكُنْ على استعداد لتَحْمُلِ خُصُومَات السياسة.

وكان هناك أيضا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، التي كانت بطريقة أو بأخرى الصوت الرسمي لجبهة التحرير الوطني أثناء المُقاوَضَات مع فرنسا (Malek, 1995). إِسْتَفَاد العديد من سياسي الحرس القديم، مثل "عباس"، من مناصب مُهمة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ وسيكون الشيء نفسه بالنسبة لعدد قليل من المُثَقَّفِين وعدد من القادة الأوائل للثورة.

وأخيراً، لدينا عدد من الشخصيات البارزة التي قَصَّت الكثير من وقَّت الثورة في السجون الفرنسية. وكان هؤلاء الرجال ذائعي الصبِّ بسبب الاهتمام الذي أولَّتهم إياه الصحافة عَقِبَ إلقاء القبض عليهم في العام 1956. وكان لكل واحد من هؤلاء الرجال فِكراً سَامِياً عما يَنْبَغِي القيام به من أجل القضية الوطنية وأملوا أن تُعْطَى لهم مكانة في قَمَّة الهرم بعد الإفراج عنهم. إنَّهم بالكاد تَخَدُّثُوا عن ذلك، كما أنَّهم لم يكونوا مُحَاطِينَ بالأوفياء، ولكن مع ذلك، اِمْتَلَكُوا هَيْبَةً رمزية كبيرة، مَكَّنَتْهم من تَرْجِيح كَفَّة الصراعات الفتوية إلى جانب واحد أو آخر. هكذا كانت جبهة التحرير الوطني عَشِيَّة الاستقلال، حركة قليلة الانضباط، ولكن تَنَمَّعَ بمكانة كبيرة في الوسط الجزائري. أُعْتُقِدَ، لِلْحُظَّةِ وجيزة في منتصف العام 1962، أن الجزائريين اِعْتَبَرُوا جبهة التحرير الوطني كَمُجَسِّدٍ لِأَمَلِهِمْ. وهذه اللحظة لم تُدْمِ سوى لوقت قصير، لأن بَضْعَ صراعات الرُّمَر (العُصَب) جَعَلَتِ البلاد في وَضْعٍ قَرِيبٍ من حرب أهلية (Quandt, 1969, pp.164-178).

عَدَمَ وُجُودِ شخصية واحدة تَرْمُزُ إلى نضال الجزائر، وغياب الاتفاق حول الشخص الذي بإمكانه رُبَّمَا لَعِبَ هذا الدور، جَعَلَ من جبهة التحرير الوطني التي قَامَتِ بالثورة تُبْجِلُ اِقْتَوَاتِهَا بنفسها. وقد اِسْتَمَرَّتِ الثورة في الكاريزما لدرجة أن لا قائد يُمَكِّنُهُ تَلْمِيسُهَا. وَأُعْطِيَ المَجْدُ إلى "المليون شهيد"، وَسُمِّيتِ الشوارع بأسماء أشْهَرِهِمْ. ولقد اُخْطَأَ أول رئيس للجزائر، وسَجِّين سابق، "أحمد بن بله"، في مُحاوَلَةٍ منه لتشكيل مُؤَيَّدِيهِ الخاصين، ما أدى إلى خَلْعِهِ من قبل جُنُودِ مَجْهُولِينَ.

أَعْطَتِ هذه الوحدة الأسطورة، وهذا التمجيد للشهداء صورة خُيُودِيَّة (مُنْخَرِفَةً)، وبالتالي من الصعب أن نَفْهَمَ، الجزائر في الماضي والحاضر. لكن الإصرار على الوحدة من مخاطر الانقسام يُخْفِي في الواقع الفعلي تَنَوُّعٌ وتَعْقِيدٌ للمجتمع الجزائري. يَسْتَحْضِرُ النظام "الشعب"، كما لو أنه بأكمله لا يَتَحَدَّثُ إلا بصوت واحد. كل من لا يَقْبَلُ تَفْسِيرَ النظام للإرادة الشعبية يُصْبِحُ خَائِناً باقتدار. لا يُمكن مُحَاسَبَةُ النظام، لدرجة أنه كان يَتَصَرَّفُ نيابة عن الشعب. تَرَكَّ هذا العُلُّ الأيديولوجي مجالاً قليلاً للسياسة، مُمَثِّلَةً من قبل الجماعات الاجتماعية المُعْتَرَفُ بها والساعية لصياغة الآراء المُتضاربة، ومن قبل المؤسسات التي من شأنها أن تلعب دور الوَسَاطَةِ. لِحَلِّ النزاعات بمُساعدة القواعد المُقبولة من قبل الجميع. عَشِيَّة الاستقلال، وعلى الرغم من الاندفاع الوطني على نطاق واسع، كانت الجزائر بعيدة عن كونها بلد مُتجانس ودون تَبَايُنَاتٍ. نَجِدُ فيها نُخْبَةً صغيرة تَشَكَّلَتِ في المدرسة الفرنسية، يَتَوَاجَدُ مُعْظَمُهَا في المدن المتوسطة والكبيرة الهامة. وكان هناك أيضا قطاع يتكوَّن من صغار التجار وصغار الموظفين. يَتَأَلَّفُ مُعْظَمُ الجزائريين من الفلاحين؛ هناك عدد قليل من كبار ملاك الأراضي. يُعْتَبَرُ القبائل الناطقون بالأمازيغية، المَتَمَرِّكِينَ في المناطق الجبلية شرقي الجزائر العاصمة، المجموعة الأكثر حُرْمًا من بين الأقليات الإقليمية بشأن هوية مُعَيَّنَةٍ، ولكن يُسَجَّلُ بشكل عام شُغُورُ عالٍ بالجِهَوِيَّةِ في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، كان لهذه الفروق الاجتماعية مُحَدَّدَاتٍ سِياسِيَّةٍ والتي في جانب كبير منها أثارَتْها سبع سنوات من حرب مُكَلَّفَةٍ ضد الفرنسيين. وهكذا، فإن هذا المجتمع المُنْقَسِمَ والمُتَعَدِّدَ، في الوقت الذي كان فيه بِحَاجَةٍ مَاسَةً إلى نظام سياسي شرعي لِيُسَاعِدَهُ على وَضْعِ أهداف جديدة إلى ما بعد الاستقلال، وَبَدَلًا من ذلك يُعَامَلُ كِهَيْئَةٍ مُوَحَّدَةٍ من قبل قادته الذين نَصَّبُوا أنفسهم عليه.

تَشَكَّلَتِ في الثورات الروسية والصينية، قاعدة من طبقة اجتماعية واحدة لِلْمُضِيِّ قَدَمًا في المعركة؛ كان هناك رابحون وخاسرون، وكانت قواعد اللعبة واضحة بما فيه الكفاية. ولكن في الجزائر، كل الشعب اِنْتَصَرَ، باستثناء الخَوْنَةِ. وهم الحركي سيء السمعة والذين قاتلوا إلى جانب الفرنسيين، وغَادَرَ كثير من منهم إلى المنفى في

فرنسا. وما عدا هؤلاء الخزكي، الجميع كان يأمل في مكافأة نظير مشاركتهم في الثورة، وهذا ما شكّل عبئاً كبيراً على السلطة الجديدة.

يتم التعبير عن أسطورة الوحدة والإجلال للشهداء بشكل غير متوقع تماماً في الساحات العامة. لا يريد النظام الجديد، الكشف عن مدى الانقسامات داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، ورفع عدد من الشهداء إلى مصاف سأم عن طريق إطلاق أسمائهم على الشوارع الرئيسية لمدينة الجزائر العاصمة. قلّة من الناس يعرفون أنّ "عبان رمضان"، الذي أطلق اسمه على أحد شوارع الجزائر العاصمة، لم يُقتل من قبل الفرنسيين، ولكن من قبل رفاقه. كما يُمكن العثور في الجزائر العاصمة اليوم على شارع باسم غريمه الرئيسي، وهو "كريم بلقاسم"، والذي بدوره قضّي عليه في وقت لاحق من قبل نظام "بومدين". إنّ التاريخ المُرتف لا يزال موضوعاً حساساً جداً ليُبْحَث فيه بشكل صريح؛ ولكن أوجد بعض الكُتبية (مَهَكُم) ممّا حرّم جبهة التحرير الوطني الكثير من الشرعية التي حاولت أن تدعيها. لم تُركز الرواية الرسمية على المأساة الحقيقية للثورة الجزائرية، وعلى الكثيرين من الجزائريين الآخرين طيلة كفاحهم من أجل الاستقلال.

لذا، بدلاً من توحيد الشعب بعد جلب الاستقلال، أصبخت الثورة مصدراً للصراعات الشديدة داخل النخبة (Quandt, 1969, pp.148-174; Courrière, 1968; Harbi, 1980, pp.195-223). وكان معظم الجزائريين مدّعورين لرؤية القادة الذين نصبوا أنفسهم يتقاتلون فيما بينهم ما إن غادر الفرنسيون البلاد. ما أجبر نُزول الكثير من أناس هذا الشعب إلى الشوارع وهم يهتفون: "سنع سنوات، بزكات!".

وقد أدى الصراع على السلطة إلى ظهور إئتلاف هَش من المعارضين للحكومة المؤقتة، التي أدارت المفاوضات الناجحة التي أثمرت الاستقلال. أصبح "أحمد بن بله" رئيساً بدعم من الجيش النظامي وبعض قادة الولايات. بعد وقت قصير من توليه السلطة، انقلب ضد زملائه من الثورة، وفقد مجبة قادة الولايات وسرعان ما وجد نفسه في مواجهة "بومدين"، الذي كان يُسيطر على الجيش النظامي. يوم 19 يونيو/جوان 1965، خلّع "بومدين" "بن بله" وبدأ عهد جديد¹⁰.

رابعاً: عهد بومدين

وضع أول رئيس للجزائر المستقلة، "أحمد بن بله"، أسس نظام الحكم السلطوي، ولكن خليفته، العقيد "هواري بومدين" فعله. يُقتَر حكم "بن بله" لقاعدة مؤسسية لدعّمه، وقضى السنوات الثلاث في منصبه في مُناوئة فصيل ضد آخر للاحتفاظ بالسلطة. وكانت أول انتخابات المجلس التأسيسي (الجمعية الوطنية)، والتي وفّرت للتيارات المختلفة في المجتمع وسائل التعبير، مليئة بالوعود، ولكن تمّ إيقاف هذه التجربة التعددية المحدودة بعد عام واحد فقط. ثمّ أنشأ "بن بله" نظام الحزب الواحد مُبَيّنًا له أيديولوجيته الشعبوية والاشتراكية. وفي الوقت نفسه، فإن العسكريين ومصالح الأمن أصبَحوا الحائزين الحقيقيين للسلطة من وراء الكواليس.

لم يؤد رحيل "بن بله"، في الواقع، إلى مظاهرات شعبية كبيرة. حتى ذلك الحين أُخبط العديد من الجزائريين من حقيقة أنّ مُناوئات السياسيين قد إتخذت شكل المثالية النبيلة في الأيام الأولى من الاستقلال. وكان العديد من الناس على استعداد للعيش في سلام واستقرار، في حين بدأ النظام الجديد المُجهول الهوية واعدًا.

على الرغم من أنه لم يكن معروفا لدى عامة الناس، كان "هواري بومدين" قائداً عظيماً، والذي نجح في الارتقاء من وسط مُتواضع حتى تعيينه في منصب قائد أركان الجيش الجزائري. تعلّم فن السياسة السريّة بتوجيه

من مُعلمه "عبد الحفيظ بوصوف"، غراب المصالح اليسرية الجزائرية (Addi, 1994, pp.41-46). واصل "بومدين" تفوقه على "بوصوف" وتجاوز كل فصيل كان معارضا له حتى قبل الحصول على الاستقلال. وكان مُستغرب التكوين أكثر من غيره من مُعاصريه.

لم يكن "بومدين" كَارِزِيًا بالمعنى التقليدي للكلمة، ويمكن أن نقول أنه كان مَحْبُوبًا من قبل الجماهير. يُفضل العمل في الظلام، ومُخاطب بدائرة صغيرة من المُقَرَّبِينَ. في اليوم الذي أزال فيه "بن بله"، قرأ بالتأكيد بيان "التصحيح الثوري"، ولكن في رسالة بئها التلفزيون، رأينا ميكروفوناً واحدا فقط. في البداية، تجنّب "بومدين" فعل كل ما يُمكن أن يُذكر بعبادة الشخصية. أولئك الذين عرّفوه إحتزّموه لذلك، لئلا يراه الواضحة ولحزّمه. لكن العامة عموماً لا يمكنهم تكوين فكرة عن الحُكّام الجُدّد إلا بطريقة تدرّجِيّة.

كان أول عمل من "بومدين" لتوطيد سلطته، وهو ما يقوم به أيّ رئيس جديد. أنه أُبعد الكثير من المُقَرَّبِينَ من "بن بله" وجلب عُصَبَتَه الخاصة، المُسمّاة "عصبة وجدة"، باسم مدينة مغربية تقع بالقرب من الحدود مع الجزائر، حيث نسج "بومدين" والعديد من خلفائه أول صلاّتهم. وبالتالي تضاعفت أهمية جبهة التحرير الوطني، وحافظ "بومدين" تحت سلطته على الرئاسة ووزارة الدفاع؛ وقد تمّ تعزيز تنظيم الأمن العسكري، والشرطة السرية الرهيبة، لتصبح الأداة المركزية والتي يُراقب من خلالها النظام الحياة السياسيّة.

أول تحدي ل "بومدين" قادم من قادة حرب العصابات الباقين، والذين شهّدوا تهميشاً على نحو متزايد من قبل ضباط الجيش الأكثر مهنية، الذين منهم من كان تكوينه فرنسي ومُحسوب كُلياً إلى فرنسا. وفي نهاية العام 1967، قاد العقيد "الطاهر الزبيري" حركة صغيرة ضد النظام، سرعان ما أُخمِدت بسهولة عندما طلب "بومدين" من سلاح الجو، الفرع الأكثر تطوّراً للجيش، بالتدخل. إعتباراً من العام 1968، لم تكن ل "بومدين" سوى مُعارضة قليلة جدا داخل البلاد. فكانت ذروة التجربة السلطوية على الطريقة الجزائرية.

وإلى جانب استخدام المؤسسات الأمنية لمنع السُخط، إتخذ "بومدين" خيارات سياسيّة، اقتصاديّة واجتماعية تهدف لكسب الرضا، ولدعم المواطنين العاديين، فضلا عن المعارضين المُحتملين. حيث ورثت الجزائر من فرنسا بنية تحتية مُتطورة إلى حدّ ما. أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تسيير المساكن والبيوت الفارغة، وسمّخت للجزائريين باحتلالها عملياً دون مُقابل. هذه الأملاك الشاغرة (العقارات الشاغرة)، كما كانت تُسمى في ذلك الوقت، أضحت مصدراً ضخماً للزبونية، وكانت جزءاً من العقد الاجتماعي مع الجماهير. مع مرور الوقت، تسببت هذه السياسة في أزمة سكن فظيعة، لئلا أحد مهتم بالاستثمار في القطاع العقاري ما دام الناس يُعتقدون أن السكن سلعة مجانية. ولذلك، كان الناس المُقيمين في الحظيرة العقارية الموجودة أكثر فأكثر عدداً، ما جعل الجزائر العاصمة واحدة من أكثر المُدن المأهولة بالسكان من خلال إحصاء عدد الشاغرين لكل غرفة. كانت الايجارات دوماً رخيصة الثمن، رغم أن الناس كانوا مضطرين للنوم بالتناوب.

إلتزمت الدولة أيضا بضمّان التعليم والطب المجانيين للجميع. حوّل هذه النقطة، واجه النظام تحدياً كبيراً: في فترة ما بعد الاستقلال، هناك فقط نسبة 15% من السكان البالغين يُعرفون القراءة والكتابة، ورتباً بالفرنسية أكثر من اللغة العربية. إلا نسبة صغيرة من الأطفال في سنّ التمدُّس كانوا من المُرتادين للمدارس. وخلال حرب الاستقلال، أُضرب طلاب الجامعة عن الدراسة، وكان هناك عدد قليل جداً من حاملي الشهادات الجامعية ليُساعِدُوا في بناء الدولة الجديدة. وبالتالي أصبح التعليم طريق ذات أولوية، وحُصص له وبناتظام جزء كبير من

ميزانية الدولة. وجاءت الصحة رُبما في الأولوية الثانية. هنا أيضا، كانت الدولة مُرَهَقَة من ضَخامة المُهَيمة، لكنها تَمَكَّنت من تخفيض وقيّات الأطفال وتوفير اللبّات الأساسية لإقامة نظام طبي على الصعيد الوطني.

وقد كانت النتيجة الرئيسية لضمان التعليم والرعاية الطبية المجانية للجماهير أن تسارعت وتيرة الهجرة الجماعية نحو المُدن حيث تُوجد المساكن بأسعار مَعْقولة، المدارس، الأطباء وحتى العمل في القطاع العام. عند الاستقلال، كانت الجزائر بلد يَغْلَب عليه الطابع الريفي؛ في وقت قصير، أصبح مُعظم مُواطنيها حَضريين.

وَصَحَّ "بن بله" مَوْضِع التنفيذ تجرية العمل التَطَوُّعي، وخاصة مع نظام التسيير الذاتي للعمال وتأميم الفلاحة. كان "بومدين" أَقَلَّ إقْتِناعاً بكثير من أَنه يُمكن التَّعويل على عَفوية الجماهير. إِنَّه يُفَضِّل أن تُسَيِّر الدولة على الاقتصاد من القِمة إلى القَاعِدة، إِعْتِمَاداً في ذلك على احتكار الدولة لعائدات النفط من أجل توفير رأس المال للصناعات التاشئة. كَمُعْظَم قادة ذلك الوقت، كان "بومدين" مُقْتِنِعاً بأن التخطيط هو الأسلوب الأكثر فعالية لإدارة الاقتصاد.

إنه عن طريق التَحَكُّم في الاستثمارات المركزية، يُمكن توجيه الأموال الضئيلة للقطاعات التي يُنْتَظَر إليها على أَنها الأكثر أهمية. كما يُمكن نظرياً تَرْشِيد إِعَائَات العُملة الأجنبية لِضَمَان تَمْوِيل المشاريع الصناعية الكُبرى مع تَجَنُّب النفقات غير الضَّرورية في إِسْتِيراد السلع الكَمَالِيَّة. يَنْبَغِي على الدولة أن تحافظ على مُستوى عال من الاستثمار ووضِع حُدود للثروات الفردية المُفرطة، حتى تَسُود أخلاق المُساواة. وهكذا، كاذت البلاد أن تُصبح مُكتفية ذاتيا وتُنتج ما كان قد سَبَق وإِسْتَوْرَدْتَه. وكان لِنَمُودَج "إِحلال التَّصْنِيع مَحَلَّ الواردات" (ISI: l'Industrialisation se) Substituant aux importations) العديد من الأتباع في سنوات الستينات والسبعينات (Waterbury, 1993, pp.24-25). ولكن هذا النظام كان لديه نِقَاط ضَعْف وتَشَوُّهات: إِنَّه فَتَح الباب أمام الفساد وَخَفَّض الحافز للعمل والابتكار؛ هذه الحقيقة لم يُفَعَل جَيَّالها أَي شَيء ما أدى بها إلى أن تُفَاقَمَت بعد ذلك. كانت في الواقع هذه الفترة حيث كان يُنْتَظَر للاتحاد السوفيتي على أَنه نَمُودَج للتصنيع الناجح، في حين أن "النُموذج الآسيوية" مثل كوريا الجنوبية وتايوان، لم يَصُدِّر إِزَاءَهُمَا أَي إِنْطِبَاع لِبَدَائِلِهِمَا الاقتصادية المُختارة.

تَمَّ التَّعامل مع القطاع الزراعي بِوَقَاحَة وبعدم إِخْتِزَام مَصَالِح الفلاحين الجزائريين. والمُثير للدهشة، أَنه بالنظر إلى أن مُعظم المُسيرين كانوا من سُلالة الفلاحين، إلا أَنه لا أَحَد يُريد حقاً الدفاع عن مَبْدَأ تَرْك الفلاح يُمارس النشاط الأكثر فلاحا له، وهذا يعني العمل بشكل مُكثَّف في الزراعات ذات المَرْدُودِيَّة الانتاجية. وبدلاً من ذلك، حُوِّلت الأراضي التي تَرِكَّت من قِبَل الفرنسيين ومن قِبَل عدد قليل من أصحاب الأراضي الجزائريين إلى مُسْتَعْمَرَات زراعية جماعية حيث يُمَلَى على المزارعين ما يَجِب زَرْعُه، وشراء مَحاصيلهم بِتَكْلِفَة مُنْخَفِضَة. وكما هو مُتَوَقَّع، سَارَعَ هذا في الهجرة الجماعية من الريف وَقَلَّ الإنتاج الزراعي. وعلى عَجَل، بَدَأَت الجزائر في استيراد كميات كبيرة من المُنْتَجَات لِتَلْبِيَّة احتياجاتها الغذائية. في سنوات السبعينات، كانت واحدة من الشكاوي الرئيسية للمواطن العادي هي نَفَاد المواد الغذائية. في حين أن الغذاء المُتَوَفَّر يَبِيع بِثَمَن بَخْس، وذلك بِفَضْل الدعم الحُكُومي، وكان نَقْص بعض المُنْتَجَات يُمَثِل مُشكلة مُسْتَمِرَة حتى سنوات الثمانينات.

لَدَيْنَا هُنَا الملامح العامة التي يُعْرَف بها النظام السلطوي الكلاسيكي، والذي يَدْعِي نَسَب شرعيته إلى القِيم الثورية، الوطنية والشَعْبِيَّة؛ يَضُمَّن مُمَارسة عمله من خلال احتكار أدوات العنف، وخاصة الجيش، الشرطة والأمن العسكري؛ مع وُجُود إتِّفَاق ضِمْنِي مع الجماهير بِأَنه يَحْكُم بِاسْمِهَا، وَيَنْعَكِس ذلك من خلال ضَمَان الخدمات، وأيضاً قدر أدنى من العدالة والاستقرار، في مُقَابِل السِّلْبِيَّة مع كل ما له علاقة بالشأن السياسي. كما هو

الحال في مصر، ولكن بطريقة مختلفة عن سورية، ويُفَضِّل النظام الجزائري الحضريين، ما يَعْكِس "التَحْيِيز الحضري" (Sadowski, 1991, pp.67-80; Harik, 1997; Waldner, à paraître). وبِذَا النظام يَعْمل، لبعض الوقت، بِشَكْل جَيِّد إلى حدِّ ما.

في الواقع كانت سنوات السبعينات إيجابية لنظام "بومدين". شَخْصِيًّا، ثَقَّتْه بنفسه في تَزَايِد مُستمر، والحال نفسه يُنطَبِق على الاحترام الذي مَحَضَّتْهُ إِيَّاه الناس. كان ديكتاتوريا، ولكن ليس من النوع الذي يَسْفِك الدماء دون مُبَرِّر. ويُمكن تَشْبِيهُه أكثر بـ "حافظ الأسد" السوري منه بـ "صدام حسين" العراقي. اِرْتَفَعَتْ أسعار النفط ابتداءً من العام 1973. ومن ثَمَّة كان للنظام الفُرصة في مُتَابَعَة سياسته الطَّمُوحَة من "الصناعات المُصنَّعة": ويَحَسِّب هذا المفهوم تَخْلُق الصناعات الكبيرة سُوفاً للصناعات الخفيفة (ولكن من يَشْتَرِي مُنتجات كل هذه المصانع؟ كان هذا لُغْزاً). ومع ذلك، كان المال مُتَاحاً لجعل كل شيء يَعْمل، ويُمكن قياس التقدّم الاجتماعي بِطَرَق مُلْمُوسَة: المدارس فُجِرَتْ في كل مكان، والحياة تَحَسَّنَتْ للناس العاديين. ويُعَوَّل النظام على عائدات النفط والغاز لِتَعْطِيَة نفقاته، ما لم يَضْطَرَّه للجُوء إلى الضرائب المباشرة. وهو ما كان مُعَاكِس لمنطق فرض الضرائب، ما أُغْثِرَ بالطبع "عدم تمثيل" (Luciani, 1994, pp.130-155). والتَزَم "بومدين" وبِطْء يَنْصِيب المؤسسات السياسيّة.

حَالَمًا وصل إلى السلطة في 19 يونيو/جوان 1965، أُلغِيَ "بومدين" دستور 1963 واستَعَاض عنه بمجلس الثورة، الذي مَارَس السلطة العليا حتى إنشَاء مُؤسسات جديدة. وفي المُمَارَسَة العَمَلِيَّة، "بومدين" من كان يُمَثِّل السلطة العليا في هياكل السلطة الجديدة. وعَمِل بِشَكْل مَنهَجِي لِتَغْيِير طبيعة النظام السياسي دون إنتاج صيغة شرعية جديدة. بِطَرِيقَة ما، اِلْتَزَم في البداية بوضع موضع التنفيذ هياكل جديدة ليتم مُنحها في مرحلة ثانية الوضع القانوني.

رَبْتَة "بومدين" تُجَاه السياسة يُمكن أَنْ تُلاحَظ في قراره لبدء تَغْيِيرَات على المستويين، المحلي والوطني. ولأَنَّهُ وَفِي لِحِيَارَاتِهِ الشَّعْبِيَّة، سَيَبْدَأُ في عملية تَغْيِير داخل هذه المؤسسات الأكثر قُرْبًا إلى الشعب. وفي هذا الصدد تَمَّ اِيلَاجُ المُنافَسَة المُحدودة بِشَأْن تَعْيِينَات المَجَالِس المُنتَخِبَة، مما يُعْطِي انطباعاً بالتعددية داخل الحزب الواحد. غير أن السلطة تُمارس من القِبْطَة إلى القاعدة، وكذلك صُغِرَتْ المؤسسات المحليّة إلى مُجَرَّد جِهَاز في الآلة الإدارية. ما يُسَهِّل استخدامه لأغراض الزبُونِيَّة، دون السَّمَاح حقاً للتمثيل السياسي الحقيقي.

قَوَى "بومدين" أكثر قليلاً سلطة النظام عندما بَاشَرَ وَضَع الصناعة والفلاحة تحت سيطرة الدولة. إنَّ مُباشرة التأميمات في وقت مُبَكِّر في بدايات سنوات السبعينات، جَعَلَ من الدولة المَالِك للجزء الأكبر من الاقتصاد، وبالتالي تَدَشِين عصر رأسمالية الدولة. وهكذا إذاً وبعد أن وَضَعَ تحت سَيْطَرَتِهِ البيروقراطية، الإدارة المحليّة والاقتصاد، سَعَى "بومدين" إلى مُحاوَلَة تَقْيِيد رُؤُود فِعْل سُلْطَتِهِ بِمُوجِب القانون.

في الذكرى العاشرة لتوليهِ السلطة، أُعْلِن عن نَشْرِهِ لمشروع ميثاق جديد، والذي سَيَعْقُبُهُ دستور جديد. وَدَعَا العامة، من خلال الجمعيات الكثيرة، لِتُنَاقِشَة مَشْرُوع الميثاق. ورغم أن هذه المُبَادِرَة كانت مَفْرُوضَة من فَوْق، ومع ذلك لا يُمكن أَنْ نَشُك في صدق هذه المُتَاقِشَات، وخاصة حول العناصر الأساسية للميثاق. في الأشهر التي تَلَتْ ذلك، كانت واحدة من القضايا الهامة في النقاش تَتَعَلَّق بما إذا كان من المُناسِب اِإِعْلَان من عدمه عن أن الاشتراكية تُمَثِّل المَصْفُوفَة الأيديولوجية للجزائر، أو ما إذا كان بالإمكان الإصرار أكثر على الإسلام. ولكن عندما أُعْثِمِدَ أخيراً الميثاق وقُدِّمَ للاستفتاء الشعبي، سَادَ الخِيَار الاشتراكي.

هذا لا يعني إطلاقاً أنّ الإسلام تمَّ هَميشه من قبل "بومدين"؛ بقيّ دين الدولة، ولكن من دون أن يصبح مصدراً لجميع التشريعات. وبدت الدولة، في توجّهاتها الثقافية الأساسية، بأنها عربية وإسلامية، ولكن في الواقع هي علمانية واشتراكية في معظمها. ومع ذلك، كانت الاشتراكية الجزائرية لا تُشبه تلك الموجودة في العالم الشيوعي. ولم تتخرط الجزائر تماماً في منطق الصراع الطبقي. في الواقع، أُعْتَبِرَ النظام بأنه يُمثّل الشعب ككل، وليس الطبقة العاملة الثورية.

في الواقع، تمَّ اشتراكية "بومدين" عن مِثْل قَوِيٍّ للتوجه التكنوقراطي. وقد تسارعت وتيرة أهداف التنمية، إبتدأ قاعدة صناعية قَوِيَّة والحفاظ على شبكة أمنيّة قابلة للاستمرار لكسب رضا الشعب، وفي الوقت الذي وضعت فيه الدولة أسس المجتمع الحديث. قدّم القليل من الجهد لتعبئة الجماهير، لإنشاء الصناعات التي تستوعب أكبر قوّة عاملة أو لتطوير الشركات. وكشّف تعاملاً مع الجماهير كُمراقبين لها بأنها تُنتظر بسليبيّة الفوائد المتأتمية من هذه التجربة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تُدار بيروقراطياً وتنفذ المشاريع نيابة عنها (أي الجماهير).

بعد فترة وجيزة من تبني الميثاق الوطني عن طريق الاستفتاء، تمَّ تقديم دستور جديد للاستفتاء عليه في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1976. يُكرس هذا الدستور مبدأ الحزب الواحد، وهو جبهة التحرير الوطني، التي ستقوم باختيار المرشّح للرئاسة والذي يحوز، نظرياً كل السلطات. وإن كان من المتوقع انتخاب جمعية وطنية (مجلس تأسيسي)، بعد أن تمَّ حلّ الأولى في العام 1965، إلا أنه سيُمنح لها القليل من السلطات. في الواقع، كان الرئيس قادراً على اقتراح القوانين والحكم عن طريق المراسيم. وعلى الرغم من استطرادي، فإن الدستور المُجسّد من قبل النظام جاء تماماً مثل ما رسّمه "بومدين". حيث تمَّ تعريف الاشتراكية باعتبارها التوجّه الأساسي للدولة وأُعلن الإسلام دين الدولة. إذ لا تحتوي هذه الوثيقة على الكثير من المفاجآت. وشهدت سنة 1977 انتخابات المجلس الشعبي الوطني، مع نظام منافسة محدودة داخل الحزب لأجل كسب المقاعد. وبشكل عام، سيُلعّب هذا المجلس دوراً بسيطاً. كما شكّل الرئيس الحكومة، واحتفظ لنفسه بالقوّة الرهيبة وهي وزارة الدفاع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تركيز السلطة في يديه، كما وردت في الدستور الجديد، جابه "بومدين" المعارضة التي تقع على طرقي المجال السياسي. على جانب، كان هناك "الثقافويين"، الذين رأوا في الاشتراكية تهديداً للطابع الإسلامي الجزائري. البعض منهم ببساطة من ذوي الثقافة المحافظة، والرافضين للتغريب، وآخرون كانوا كبار ملاك الأراضي الذين تمسكوا بالإسلام كوسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة، وعارضوا مُصادرة أراضيهم من قبل الدولة.

ردّ "بومدين" على التحدّي الإسلامي عن طريق القمع، وعدم السماح للجماعات الإسلامية بالعمل بطريقة مُستقلة، ووضع أجندة إسلامية تحت سلطته. ومن بين ما فعله أيضاً نذكر على سبيل المثال، أنه فرض التغريب السريع في التعليم، وهو ما كان يُشكل مُطالبات نموذجية لهذه الجماعات الإسلامية. وفي أواخر سنوات السبعينات، تمَّ تغريب أكبر جزء من النظام التعليمي، باستثناء بعض الكليات الجامعية، كالطب أو التكنولوجيا، حيث لا تزال الفرنسية لغة التعليم فيها.

حاول "بومدين" أيضاً في مُعارضته للإسلاميين خلق نوع من الإسلام يُكون تحت سيطرة الدولة. على سبيل المثال، مؤلت الدولة بناء العديد من المساجد، وتحمّلت تكاليف تكوين العديد من الأئمة الذين عهدت إليهم بمهمة تسيير هذه المساجد (Rouadjia, 1990, pp.77-109).

على اليسار، يُوجد "الاشتراكيين العلميين" الذين انتقدوا بدورهم "بومدين" لوضعه المفرط للسلطة في أيدي الجيش، وهم لا يعتقدون في الحاجة إلى إنشاء حزب من مناصلي النخبة، وبعد أن سُمح لهم بتشكيل "طبقة جديدة"، أُعطي بالمقابل مجال كبير جداً للتعبير الديني في الشؤون السياسية. ومثل العديد من قادة زمانه في الشرق الأوسط، مآل "بومدين" للعب لُعبة الإسلاميين ضد اليساريين، وسَجَّع في بعض الأحيان الأول وفي أحيان أخرى الثاني. وفي أواخر حُكمه، إعتمد على اليسار أكثر من الإسلاميين.

أمّا الجسم الاجتماعي الذي كان يُناضل للعيش مع نظام "بومدين"، فكانت الطبقة المتوسطة الناشئة، الصغيرة الحجم، ولكن ذات التنظيم الجيد. وكان للجزائر في الواقع حصتها من المحامين، الأطباء، الكتاب، المؤلفين الصغار وغيرهم، ممن بدأ بالتمتع ببعض الثراء، لكنها عاشت من سوء الفوائد العديدة على الحزبات، البيروقراطية الثقيلة، الامتناع من الأمن العسكري المكروه والنقص المتكرر في السلع الواسعة الاستهلاك. وفي أواخر سنوات السبعينات، كثيراً ما كان يتردد بأن الجزائريين يمتلكون المال، ولكن لا يشتري شيئاً. في حين كان المغاربة يمتلكون أقل، ولكن أسواقهم كانت ممتلئة. وإذا كان شد الجزام دليل على الوطنية في السنوات الأولى من الاستقلال، لكن مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لهذا الاستقلال، لا يزال الجرمان مصدراً للشكاوي المتكررة.

خاتمة

وفي ذروة قوته، وبينما يمكن الشعور بالضغوط الممارسة عليه للدفع باتجاه التغيير، لم يظهر "بومدين" أمام العامة منذ سبتمبر 1978. بسبب إصابته بمرض غامض. أزعجته بعض الشائعات إلى التسلم. ونُقِل على وجه السرعة إلى موسكو لتلقي العلاج. أعيد في وقت لاحق إلى الجزائر، وفُحص من خلال مجموعة من الأطباء الجزائريين والأجانب، الذين حاولوا تشخيص مرضه. وأُسْتُنتج أنه أصيب بنوع نادر جداً من السرطان، مما أدى إلى وفاته في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام. لم يكن أبداً شخصية شعبية واسعة النطاق، ولكن كان يحظى بالاحترام. شكَّلت الحشود طوقاً على طول الشوارع أثناء جنازته، وبدأ عليهم شعور عام بالفزع من المستقبل. كُون "بومدين" جلب الاستقرار إلى هذا البلد الذي عرّف الغنف السياسي كثيراً.

خلال الشهور العديدة التي أعقبت مرضه، حاولت الدائرة الصغيرة المحيطة به ضمان انتقال سلس للسلطة، وكان المتنافسين الرئيسيين على هذه السلطة، وهما: "عبد العزيز بوتفليقة"، وزيره للشؤون الخارجية وصديقه المقرب، و"محمد الصالح يحيى"، منسق جبهة التحرير الوطني ذو الاتجاه اليساري. ومع ذلك، فإن الرجال الأساسيين في الجيش والأجهزة الأمنية فضّلوا الشخصية الأقرب إليهم، وهو "الشادلي بن جديد"، ضابط سامي كان على رأس الناحية العسكرية الثانية (وهران) (Rahal, 1997, pp.66-72). وبمُقارنته مع "بوتفليقة" و"يحيى"، "الشادلي" (كما سوف يُطلق عليه طوال الوقت تقريباً) كان شخصاً ضعيفاً بتجربة سياسية متواضعة. وهذا هو السبب الذي جعل من الذين أداروا الانتقال يختارونه.

في العام 1979، بدأ عهد "الشادلي" مع وجود علامات تُشير إلى الاستمرارية. ومع ذلك، وبعد فترة وجيزة، لُوحظ أن الأمور بدأت تتغير في الجزائر.

المراجع:

1. يمكن العثور على وصف أسير للجزائر الفرنسية أدلى به واحد من أعظم الروائيين الفرنسيين من أصل جزائري، أنظر: Camus Albert, *The First Man*, (New York: Knopf, 1995) ; et *L'Etranger*, (Paris: Gallimard, 1970).

2. Etienne Bruno, *Abdelkader: isthme des isthmus*, (Paris : Editions Hachette, 1994) ; et *Le magazine de Libération*, (25- 31 mars 1995).
ذَكَرَ "إتيان" (Etienne) أن عدد الجزائريين الذين رَافَقُوا "عبد القادر" إلى المنفى يَجِبُ إلى 15 000.
3. Cambon Jules, as quoted in Roger Murray and Tom Weingraf, « The Algerian Revolution », *New Left Review*, n° 22 (Decembre 1963).
4. Voir Dahl Robert A., *Polyarchy: Participation and Opposition*, (Yale: Yale University Press, 1971).
حول فوائد تضخيم النزاع قبل توسيع المشاركة. ولكن أنظر أيضا نقد Dix Robert H., « History and Democracy Revisited », in *Comparative Politics* (Octobre 1994).
الذي أشار إلى أنه قبل أيّ انفتاح للنظام، يُمكن أن تُؤدّي الاتفاقيات نفس الوظيفة والتعود على ذلك لفترة طويلة.
5. Voir Yacine Kateb, *Nedjma*, (Virginia: University Press of Virginia, 1991).
تتناول هذه الرواية بدايات بيئة العنف في الجزائر. فحين انتهت الحرب العالمية الثانية، قَمَعَ الفرنسيين بالْقُوَّة مُظَاهرة مُتَدَدَت على نطاق واسع في جميع أنحاء مدينة سطيف. وقد أدَّت هذه الأحداث إلى تَطَرُّف مَوْقف جيل كامل من الجزائريين. أنظر: Harbi Mohamed, *Le FLN, Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir (1945- 1962)*, (Editions J.A, 1980).
6. Addi Lahouari, *L'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise de politique dans l'Algérie contemporaine*, (Editions La Découverte, 1994).
7. Malek Redha, *L'Algérie à Evian : histoire des négociations secrètes 1956- 1962*, (Editions du Seuil, 1995).
8. Quandt William B., *Revolution and Political Leadership : Algeria, 1954- 1968*, (MIT Presse, 1969).
9. *Ibid.*; et Yves Courrière, *Les Fils de la Toussaint*, (Fayard, 1968) ; et Harbi, *Op.cit.*.
10. بَقِيَ "بن بلة" في السجن حتى أوائل سنوات الثمانينات. ومع ذلك، يُمكن ملاحظة شيء نادر في العالم العربي، وهو أنه لا يزال يعيش على أرض الجزائر رؤساءها السابقين، وليس فقط في حالة النفي. لا يزال جميع الرؤساء السابقين للجزائر، في أواخر سنوات التسعينات، كبن بلة، الشادلي وعلي كافي يعيشون في الجزائر.
11. Addi, *Op.cit.*.
12. Waterbury John, *Expoded to Innumerable Delusions : Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey*, (Cambridge University Press, 1993).
13. Voir Sadowski Yahya M., *Political Vegetables ? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*, (Brookings Institution, 1991).
بِشْأَن "التَحَيُّز الحصري": أنظر أيضا:
Harikliya F., *Economic Policy Reform in Egypt*, (University Press Florida, 1997).
وفي الحالة السورية، أنظر:
Waldner David, *State Buildings and Late Developments*, (Cornell University Press, à paraître).
14. Luciani Giacomo, « The Oil Rent, Fiscal Crisis of the State and Démocratization » in Ghassan Salamé, *Democracy Without Democrats ? The Renewal of Politics in the Muslim World*, (I.B Tauris Publishers, 1994).
15. Rouadjia Ahmed, *Les frères et la mosque: enquêtes sur le mouvement islamiste en Algérie*, (Editions Karthala, 1990).
16. Voir Rahal Yahya, *Histoire de pouvoir : un général témoin*, (Casbah Editions, 1997).